



Distr.
GENERAL
A/31/386
10 December 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٤٩ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد كدار باكتا شريستا (نيبال)

١ - ادرج البند المعنون

" نزع السلاح العام الكامل :

" (أ) تقرير لجنة نزع السلاح ؛

" (ب) تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

" (ج) تقرير الأمين العام "

في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين بناءً على قرار الجمعية العامة ٣٤٨٤ ألف
وجيم (د - ٣٠) المؤرخين في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ - وفي الجلسة العامة الرابعة ، المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، قررت الجمعية
العامة ، بناءً على توصية مكتبها ، ادرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين
واحالته الى اللجنة الأولى .

٣ - وقررت اللجنة الأولى ، في جلستها الثانية المعقودة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ، عقد
مناقشة عامة مشتركة لما أُحيل اليها من بنود متعلقة بنزع السلاح ، وهي البنود من ٣٤ الى ٥٠ . والبند
١١٦ . وجرت المناقشة العامة لهذه البنود في الجلسات من ٢٠ الى ٣٩ ، المعقودة في الفترة
من ١ الى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الأولى ، في اطار البند ٤٩ من جدول الأعمال ، الوثائق
التالية :

- (أ) تقرير مؤتمر لجنة نزع السلاح ؛ (١)
- (ب) رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، موجهة الى الأمين العام من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية (A/31/125) ؛
- (ج) التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٧٥ (A/31/171) ؛
- (د) رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة (A/31/197) يعيد اليه فيها مقررات المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة الذي انعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ ؛
- (هـ) تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٤٨٤ ألف (د - ٣٠) (A/31/224) ؛
- (و) رسالة مؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يحيل اليه فيها مذكرة من الاتحاد السوفياتي عن نزع السلاح (A/31/232) ؛
- (ز) رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لهلجيكا لدى الأمم المتحدة (A/C.1/31/10).
- ٥ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، تقدمت بمشروع قرار (A/C.1/31/L.7) كل من اثيوبيا ، والارجنتين ، وافغانستان ، واندونيسيا ، والبرازيل ، وبوتان ، وبيرو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية الليبية ، وزائير ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، وسنغافورة ، والعراق ، وغانا ، وغيانا ، وفنزويلا ، وقبرص ، والكويت ، ومالي ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، وموريشيوس ، ونيبال ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا . وقد نصح مشروع القرار في وقت لاحق (A/C.1/31/L.7/Rev.1) و Rev.2 وانضمت الى قائمة مقدمي كل من : الاردن ، وأسبانيا ، واستراليا ، واكوادور ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واوغندا ، وايطاليا ، والبحرين ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وتركيا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشاد ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورواندا ، ورومانيا ، والسنغال ، والسودان ، والسويد ، وسيراليون ، وغينيا ، والفلبين ، وفولتا العليا ، وكندا ، وكوبا ، والكونغو ، وكينيا ، وليبيريا ، ومالطة ، ومدغشقر ، وملديف ، وموريتانيا ، وموزامبيق ، والقرويج ، والنمسا ، والنيجر ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، واليابان . وقد تمت سرى لانكا مشروع القرار في الجلسة الرابعة والأربعين المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر . وقدّم الأمين العام ، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، بياناً (A/C.1/31/L.40) عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧

(A/31/27).

.. / ..

٦ — وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، تقدم بمشروع قرار (A/C.1/31/L.20) كل من أيرلندا ، ويوايفيا ، والدانمرك ، والسلفادور ، وسنغافورة ، وغانا ، والفلبين ، وكولومبيا ، وليبيريا ، والنرويج ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، واليابان ، وانضمت إليها في وقت لاحق كل من اكوادور ، وايسلندا ، وباراغواي ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وفنزويلا . وقد قامت اليابان بتقديم مشروع القرار في الجلسة العادية والأربعين المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر . وقدّم الأمين العام في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر بياناً (A/C.1/31/L.35) عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على مشروع القرار . وقدّمت باكستان كذلك ، في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، تعديلات على مشروع القرار (A/C.1/31/L.36) . وفي الجلسة التاسعة والأربعين ، المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، أعلنت اليابان انه قد تم الاتفاق على ادخال بعض تعديلات على مشروع القرار (A/C.1/31/L.20) عقب مشاورات مع باكستان ، وان هذه قد قبلت بالأعلى في اجراء التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/31/L.36 .

٧ — وقدّمت الهند في الجلسة نفسها اقتراحاً بارحاً مناقشة البند موضع البحث . وتمت الموافقة على الاقتراح ، في تصويت مسجل ، بأغلبية (٥١ صوتاً مقابل ٣٢ وامتناع ٣٣ عضواً عن التصويت . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، اوغندا ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، سورينام ، العراق ، عمان ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، اوروغواي ، ايرلندا ، بارغواي ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، تونس ، الدانمرك ، السلفادور ، سنغافورة ، سوازيلند ، سيراليون ، شيلي ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ، كندا ، كولومبيا ، ليبيريا ، المملكة المتحدة ، لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الممتنعون : أفغانستان ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايران ،
ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، بنغلاديش ، بنما ، بورما ، تشاد ،
توفو ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،
ساحل العاج ، السويد ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ،
فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، كوستاريكا ، ماليزيا ، ملاوى ، موريشيوس ،
موزامبيق ، النمسا ، النيجر ، اليونان .

٨ - وفي ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، تقدمت بمشروع قرار (A/C.1/31/L.25) كل من الأرجنتين ،
والبرازيل ، وبيرو ، والسويد ، والمكسيك ، ونيجييريا ، وقامت المكسيك بتقديم مشروع القرار فسي
الجلسة السادسة والأربعين المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر .

٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرضت ليبيريا مشروع قرار (A/C.1/31/L.28) ، تم تقديمه
في الجلسة السادسة والأربعين المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر . وفي الجلسة التاسعة
والأربعين ، المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، وافق ممثل ليبيريا على اقتراح قدمته كندا ،
ومفاده أنه ، بالنظر الى عدم تمكن بعض الوفود من الحصول على تعليمات بشأن مشروع القرار خلال
المدة المحدودة المتبقية بعد موعد تقديمه ، فان ليبيريا تطلب من الأمين العام تعميم مشروع القرار
بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة دون السعي الى اتخاذ مقرر رسمي بشأنه في الدورة الحادية
والثلاثين .

١٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، تقدمت باكستان بمشروع قرار (A/C.1/31/L.33) ، وانضمت
اليها في وقت لاحق كل من ايران ، وبنما ، والكويت ، والمغرب ، ونيكاراغوا . وقامت باكستان
بتقديم مشروع القرار في الجلسة الثامنة والأربعين المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر .

١١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت فنلندا مشروع قرار (A/C.1/31/L.34) ، وانضمت
اليها في وقت لاحق ايسلندا ، والدانمرك ، والنرويج . وقام ممثل فنلندا بتقديم مشروع القرار في
الجلسة الثامنة والأربعين المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر .

١٢ - وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/31/L.25 في جلستها التاسعة والأربعين ،
المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل ١٠ وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت
(انظر الفقرة ١٦ فيما يلي ، مشروع القرار ألف) .

١٣ - واعتمدت اللجنة الأولى دون تصويت مشروع القرار (A/C.1/31/L.7/Rev.2) ، في جلستها
الخامسين المعقودة في ٢ كانون الأول / ديسمبر (انظر الفقرة ١٦ فيما يلي ، مشروع القرار باء) .

١٤ - واعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار (A/C.1/31/L.33) ، في جلستها الثانية والخمسين
المعقودة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ، بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٣٥ عضواً عن التصويت
(انظر الفقرة ١٦ فيما يلي ، مشروع القرار جيم) .

١٥ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/31/L.34 ، في تصويت مسجل ، بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٦ فيما يلي ، مشروع القرار دال) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بروندي ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمارك ، راندا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، العراق ، عمان ، غانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موازمبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، اليونان .

المعارضون : الصين .

المتنعون : الأرجنتين ، اوغندا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، بوتان ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رومانيا ، زامبيا ، شيلي ، فرنسا ، كوبا ، كولومبيا ، ليسوتو ، المكسيك ، الهند ، يوغوسلافيا .

توصيات اللجنة الأولى

١٦ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

نزع السلاح العام الكامل

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٦٠٢ ألف (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ والمتعلق ببدء المفاوضات الثنائية بين حكومتى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية حول الحد من منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية ، الهجومية والدفاعية ،

وان تؤكد من جديد قراراتها ٢٩٣٢ باء (د - ٢٧) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٨٤ ألف و ٣١٨٤ جيم (د - ٢٨) المؤرخين في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٦١ جيم (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٨٤ جيم (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ،

وان لا يغرب عن يالها أن الحكومتين المذكورتين أعلاه قد وافقتا في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧٣ على أن تبذلا جهودا جادة لكي يتم في عام ١٩٧٤ اعداد وتوقيع الاتفاق على التدابير الأوفى للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الذي دعا اليه الاتفاق المؤقت المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٧٢ ، وأنهما قد أعربتا في تلك المناسبة عن عزمهما على اتباع ذلك بخفض هذه الأسلحة ،

وان تدرك أن الاتفاق المؤقت المشار اليه أعلاه ينتهي في العام القادم ،

وان تلاحظ أنه نتيجة للمناقشات التي جرت على أعلى مستوى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أيضا بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، أكد الجانبان من جديد نيتهم في ابرام اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية يسرى حتى غاية ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ،

وان تلاحظ أيضا أنه قد اتفق في الاجتماع نفسه على تحديد حد أقصى لعدد ناقلات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية النووية وكذلك حد أقصى لعدد ما يمكن تزويده من هذه الناقلات برؤوس حربية متعددة قابلة للتوجيه الفردي ، وان الجانبين أعلنوا أن هناك احتمالات مشجعة بأن يكتمل العمل في اعداد الاتفاق الجديد في ١٩٧٥ ، وأكدوا أنه سيشمل أحكاما تقضي باجراء مفاوضات أخرى تبدأ في موعد لا يتجاوز ١٩٨٠ - ١٩٨١ بشأن مسألة زيادة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وامكان خفضها خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٥ ،

وان تلاحظ كذلك المعلومات المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية (٢) ،

وان تكرر الاعراب عن رأيها القائل أن مفاوضات نزع السلاح تسير ببطء شديد جدا بالقياس الى الأخطار الواضحة التي تمثلها الترسانات الهائلة من الأسلحة النووية ،

١ - تأسف لعدم تحقيق نتائج ايجابية خلال السنوات الثلاث الأخيرة من المفاوضات الثنائية بين حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية حول الحد من منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية التي يملكها ؛

٢ - وتعرب عن قلقها ازاء كون الحد الأقصى للأسلحة النووية الذي وضعتة الدولتان لأنفسهما حدا عاليا جدا ، وازاء الانعدام التام لوجود أى تحديدات نوعية على هذه الأسلحة ، وازاء الجدول الزمني المطول الذي تتجه النية الى اعتماده للمفاوضة حول زيادة الحد من الترسانات النووية وامكانية خفضها ، وازاء الحالة الناجمة عن ذلك ؛

٣ - وتحث من جديد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على توسيع نطاق مباحثاتهما للحد من الأسلحة النووية والتعجيل بسيرها ، وتشدد مرة أخرى على مسيس الحاجة الى التوصل الى اتفاق على تحديدات نوعية هامة وتخفيضات كبيرة لما يملكانه من منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية ، كخطوة ايجابية نحو نزع السلاح النووي ؛

٤ - وتكرر دعوتها السابقة لكلا الحكومتين أن تواليا اعلام الجمعية العامة في الوقت المناسب بسير مفاوضاتهما ونتائجها .

باء

ان الجمعية العامة ،

ان لا يغرب عن بالها أن استمرار سباق التسلح يعرض السلم والامن الدوليين للخطر ويحول كذلك عن أغراض الانماء الاقتصادي والاجتماعي موارد هائلة تمس الحاجة اليها ،

واقترانها منها بأنه يمكن تحقيق السلم عن طريق تنفيذ تدابير نزع السلاح ، وبوجه خاص نزع السلاح النووي ، المؤدية الى بلوغ الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ،

وان تؤكد من جديد أن نزع السلاح هدف من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ،

وان لا يغرب عن بالحا أن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ قد دعا الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح ، وتقدم ، في اعلانه وقراره المتعلقين بنزع السلاح (٣) ، باقتراحات محددة في هذا المضمار ،

١ - تقرر الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح تعقد في نيويورك في أيار/مايو - حزيران /يونيه ١٩٧٨ ،

٢ - وتقرر كذلك انشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية تتألف من أربع وخمسين دولة من الدول الأعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، تكون مهمتها بحث جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالدورة الاستثنائية بما في ذلك جدول أعمالها ، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛

٣ - وتدعو جميع الدول الأعضاء الى موافاة الأمين العام ، في موعد غايته ١٥ نيسان/أبريل ١٩٧٧ ، بأراءها بشأن جدول الأعمال وجميع المسائل الأخرى ذات الصلة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة ؛

٤ - وترجو من الأمين العام أن يحيل الى اللجنة التحضيرية ما يتلقاه من ردود الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٣ أعلاه وأن يقدم اليها كل ما يلزم من مساعدة ، بما في ذلك توفير المعلومات الأساسية الضرورية ، والوثائق ذات الصلة ، والمحاضر الموجزة ؛

٥ - وترجو من اللجنة التحضيرية أن تعقد ، قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، دورة تنظيمية قصيرة لا تتجاوز مدتها أسبوعا واحدا ، بقصد القيام ، في جملة أمور ، بتحديد مواعيد دوراتها المتعلقة بجوهر الموضوع ؛

٦ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين بندا عنوانه " دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح : تقرير اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح " .

جيم

ان الجمعية العامة ،

ان لا تغرب عن بالحا الحاجة الى تبيد مايساور دول العالم من قلق مشروع فيما يتعلق بضمان الأمن الدائم لشعوبها ،

وان يساورها قلق شديد لاستمرار سباق التسلح ، وخاصة سابق التسلح النووي والتهديد الذي تتعرض له البشرية بسبب امكانية استخدام الأسلحة النووية ،
واقترانها منها بأنه لا يكفل الأمن الكامل في العصر النووي سوى نزع السلاح النووي المؤدى الى ازالة الأسلحة النووية ازالة كاملة ،

وان تسلم بالحاجة الى حماية استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها الاقليمية وسيادتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ،

وان ترى أنه لا محيد للمجتمع الدولي ريثما يتحقق نزع السلاح النووي على أساس عالمي ، عن أن يستحدث تدابير فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من أية جهة كانت ،

وان تشير الى قرارها ٣٢٦١ زاي (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الذي أوصى الدول الأعضاء بأن تدرس ، في جميع المحافل المناسبة ، ودون ابطاء ، مسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ،

وان تلاحظ أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد طالبت بضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضدها ،

وان يساورها قلق شديد لوجود أى احتمال لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أية حالة طارئة ،

١ - ترجو من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد ، كخطوة أولى نحو تحقيق الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، الى النظر في أن تتعهد ، دون الاخلال بالتزاماتها بموجب معاهدات انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في ترتيبات الأمن النووي المتخذة من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ؛

٢ - وتقرر أن تستعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في دورتها الثانية والثلاثين .

دال

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٣٧٣ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٢ حزيران / يونيه ١٩٦٨ ، الذي أشادت فيه بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (٤) وأعربت عن أملها في أن يكون الانضمام الى هذه المعاهدة على أوسع نطاق ممكن ،

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق .

.. / ..

وان تلاحظ أن مائة دولة قد أصبحت الآن أطرافاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ،
وان تلاحظ أيضاً أن الدول غير الحائزة على أسلحة نووية الأطراف في معاهدة منع انتشار
الأسلحة النووية قد قبلت مبدأ الضمانات على جميع أنشطتها النووية السلمية ،
واعترافاً منها بأن سرعة انتشار وتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية يمكن أن تؤدي ، مع
عدم وجود نظام ضمانات فعال وشامل ، إلى زيادة خطر انتشار الأسلحة النووية أو ما يعادلها من قدرات
التفجير النووي ،

وان تلاحظ أن أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما هي محددة في نظامها الأساسي ،
هي تعزيز التطبيق السلمي للطاقة النووية مع ضمان عدم استعمالها بطريقة من شأنها خدمة أي غرض
عسكري ،

وان تنوّه بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ سياسات
منع الانتشار الدولية فيما يتصل بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، وان تلاحظ في هذا الصدد
الرسالة الموجهة من فنلندا بشأن دعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس شامل (٥) ،
وان تدرك ضرورة قيام تعاون دولي متواصل في ميدان تطبيق وتحسين ضمانات الوكالة الدولية
للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية ،

- ١ - تقر بأن للدول التي تقبل بقيود فعالة لمنع الانتشار الحق في أن تتمتع على نحو
تام بفوائد الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية ، وتؤكد على أهمية زيادة الجهود في هذا الميدان ،
ولاسيما لتلبية احتياجات مناطق العالم النامية ؛
- ٢ - وترجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تولي اهتماماً خاصاً لبرنامج عملها في مجال
منع الانتشار ، بما في ذلك جهودها لتسهيل التعاون النووي السلمي ولزيادة مساعدة مناطق العالم
النامية ، في ظل نظام ضمانات فعال وشامل ؛
- ٣ - وترجو أيضاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل دراساتها بشأن مسألتها إنشاء
مراكز متعددة البلدان لدورة الوقود ووضع نظام دولي لتخزين البلوتونيوم بوصفهما وسيلتين فعاليتين
لتعزيز مقاصد نظام منع الانتشار ؛
- ٤ - وتدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تنظر بعناية في كل ما قدم إليها من
مقترحات تتصل بهذا الموضوع وتستهدف تعزيز نظام الضمانات ؛
- ٥ - وترجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترفع تقريراً عن سير أعمالها بشأن هذه
السألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .